

Press Release

Media contact

Berlin:

Sarah Tyler/ Jesse Garcia

Tel: +49-30-3438 20619

Fax: +49-30-3470 3912

Press@transparency.org

London:

Diana Rodriguez

Tel: +44(0) 2076101400

Mobile: +44(0) 7958609082



the coalition against corruption

<http://www.transparency.org>

Alt Moabit 96

10559 Berlin, Germany

Tel: +49-30-3438 2061/19

Fax: +49-30-3470 3912

خطوط عريضة من التقرير العالمي للفساد ٢٠٠٥ الذي أعدته منظمة "الشفافية الدولية"

الفساد في قطاع الانشاءات

مستوى وطبيعة المشكلة:

لقد كشفت عمليات المسح و بشكل متكرر على أن حجم الفساد في مجال الانشاءات هو أكبر مما هو عليه الحال في باقي القطاعات الاقتصادية الاخرى. ويمكن التعرف على مستوى الفساد في هذا القطاع من خلال حجمه وتنوعه، حيث أن قطاع الإنشاءات واسع الامتداد، يشمل أعمال البنى التحتية للمواصلات، بناء محطات توليد الطاقة، بناء المساكن... الخ. ويؤثر الفساد سلبا على مصالح القطاع الخاص و العام على حد سواء و اللذان يتنافس كل منهما على الحصول على حصته من سوق الانشاءات العالمي و الذي يبلغ حجمه حوالي ٣٢٠٠ بليون دولار سنويا. وبشكل هذا السوق ما نسبته ٧-٥ % من الناتج المحلي الاجمالي في الدول المتطورة بينما يشكل ما نسبته ٢-٣% في الدول النامية!!

قد لا تخلو اي مرحلة من مراحل الانشاءات من وجود ممارسات الفساد فيها، فقد تبدأ بواعث الفساد في بعض المشاريع حتى قبل انتهاء مرحلة التخطيط للمشروع. كذلك فإن إجراءات منح عقود الانشاءات للمشاريع و إجراءات عقود التشغيل والصيانة التي تأتي بعد الانتهاء من المشروع كلتاها عمليتان معرضتان لعمليات الفساد. كذلك إجراءات المعطاءات هي الأخرى عرضة لعمليات الفساد الدولي (فساد عابر للحدود) من خلال الأذرع الممولة للدول المتطورة الموجودة لدى الدول النامية قد تحاول تلك الدول الممولة التأثير على قرار الدول النامية في اجراءات منح العقود لاختيار الشركات الموجودة في تلك الدول المتطورة بالرغم من ان تلك الشركات لم تقدم افضل و أقل الاسعار.

هناك بعض الخصائص في قطاع الانشاءات تجعله أكثر عرضة لممارسات الفساد أكثر من القطاعات الأخرى مثل: المنافسة الضارية للحصول على العقود، وحاجة المشروع للموافقات والمصادقات عبر مستويات رسمية كثيرة، وكون بعض المشاريع فريدة من نوعها مما يجعل عملية مقارنة الأسعار أكثر صعوبة، زيادة امكانية التأخيرات والتجاوزات وحقيقة أنه يمكن اخفاء عيوب البناء بطبقات الاسمنت أو مواد البناء الأخرى. وعادة ما يتم تنفيذ المشاريع من خلال العشرات بل والمئات أحيانا من العقود الفرعية والتي تقوم بالكثير من الاجراءات المربكة مما يجعل عملية المراقبة عليها في غاية الصعوبة.

ان الفساد في قطاع الانشاءات قد يؤدي الى خسائر مباشرة في أرواح البشر. فمشاريع البناء غير المطابقة للمواصفات والمقاييس والمملطخة بالرشوة قد تؤدي بالتالي الى قضايا قانونية مثل تشويه السمعة والظلم وحتى التسبب بالقتل اذا كان المشروع في المناطق المعرضة لحدوث زلازل.

دائما ما يضع الأشخاص الفاسدون مكاسبهم الشخصية فوق كل اعتبار غير آبهين بمصالح الآخرين، وليس هناك مثال أوضح مما حصل مع Stayendra Dubey الحائز على جائزة التكامل والذي قتل بعد فترة قصيرة بعدما تحدث عن وجود ممارسات فساد في السلطة الوطنية للطرق في الهند.

دور التمويل الدولي

يتم سنويا انفاق ما مقداره ٢٥٠ بليون دولار أمريكي على مشاريع البنية التحتية في الدول النامية وحدها. الكثير من هذه الأموال تأتي عبر البنوك التجارية والبنوك المؤسسة من عدة دول مثل البنك الدولي. وهناك أموال تأتي عبر وكالات خاصة ولكن بإشراف حكومي حيث عادة ما توقع هذه الوكالات عقود لمشاريع انشائية ضخمة. إن لهذه المجموعات تأثير كبير على ممارسات الفساد وأن أهمية تأثير البنوك متعددة الأطراف على ممارسات الفساد أهم وأبعد من المبالغ الطائلة التي تستثمرها (يخطط البنك الدولي لانفاق ٧ بليون دولار على مشاريع البنية التحتية خلال عام ٢٠٠٥) وذلك لأن هذه البنوك تعتبر محفزة للاستثمار من قبل القطاع الخاص، ولذلك تضع سياسة مشاريع البنية التحتية في الدول النامية. وبالرغم من أن البنوك متعددة الجهات (MDB) بدأت بوضع لائحة سوداء للشركات التي ثبت تورطها بقضايا الفساد إلا أنه في الوقت نفسه ليس هناك أي ضمان من خلو المشاريع الممولة من قبلها من الفساد. أما فيما يتعلق بوكالات الاقراض الدولية فإنها كانت أقل رغبة لمعالجة الفساد، حيث أنها فشلت دائما في بذل أي جهد يذكر لوضع ضوابط ومعايير لمنع الفساد حتى في الحالات النادرة التي كانت تلك المعايير موجودة لم تقم بتطبيقها.

واعترافا منها بوجود المشكلة فقد تم اتخاذ خطوات واسعة من قبل البنوك متعددة الأطراف ووكالات الاقراض الدولية تهدف الى محاربة الفساد. وتأتي هذه الخطوات لأسباب منها الضغط الخارجي الذي مارسته المنظمات الأهلية على البنوك ووكالات الاقراض، وقد تم اتخاذ عدة معايير لمحاربة الفساد شملت حظر التعامل مع الشركات التي ثبت تورطها في قضايا الفساد والاحتيال، ووضع اجراءات أكثر صرامة في عملية الشراء، وتطوير الادارة المالية والرقابة والاشراف، وكل هذا أفسح المجال لعملية التحسين ولكن لا تزال هناك حاجة لزيادة عملية الرقابة، وأهمية خلق قنوات آمنة للتحذير من الفساد وكذلك يجب زيادة الانفتاح والشفافية ورفع مستوى المشاركة الشعبية.

يجب معاقبة تلك الشركات التي تستخدم الرشوة للفوز بالعقود الدولية بوضعها على اللائحة السوداء بغض النظر عن البلد التي تقع فيه جريمة الرشوة.

أحيانا وبالرغم من وجود المؤسسات القضائية الدولية والوطنية المختصة في مجال قضايا الانشاءات إلا أن الشركات التي تستخدم الرشوة دائما ما تستطيع التهرب من القضاء. لقد تمسك القضاء في الدولة الافريقية الفقيرة (ليسوتو) بمقاضاة الشركات الدولية الكبيرة التي قدمت الرشوة للفوز بعقود لبناء محطة توليد للكهرباء تعمل على الطاقة المائية بتكلفة ٨ بليون دولار أمريكي، وبعد جلسة قضائية انعقدت في ليسوتو، قرر البنك الدولي وهو الممول بالتراجع عن قراره السابق بعد مقاطعة إحدى الشركات المتورطة بالرشوة. وبناء عليه فإن الشركة الهندسية الكندية Acre International اعتبرت محظورة وكذلك ممكن تطبيق حظر التعامل ضد شركات أخرى والتي تواجه القضاء حالا ومنها الشركة الألمانية Lahmeyer وشركة Spie Batignolles الفرنسية وشركة Impregilo الإيطالية.

الخسائر الناجمة عن الفساد

إن الفساد في قطاع الإنشاءات لا ينهب الاقتصاد فحسب بل يقوم بإعادة تشكيله. فعندما يدرك واضعي الميزانيات وصانعي القرارات داخل شركات الإنشاءات مشكلة الفساد المستشرية في قطاع الإنشاءات، تقوم الشركات بإعادة النظر في خططها في الإنفاق والاستثمار في هذا المجال نظرا لاحتمالات الخسائر الفادحة في قطاع الإنشاءات، ومن جانب آخر فإذا كان صانعي القرار في شركات هم أنفسهم فاسدين فمن شأن ذلك أن يشجعهم على تخصيص أموال كبيرة في البنية التحتية وذلك بهدف زيادة استفادتهم الشخصية من الأموال. **يعمد** الفساد في مرحلة التحضير للمشروع إلى إنفاق الأموال بشكل أقل من المطلوب ويحاول تقليل الانتاجية لهذه الأموال المصروفة. بينما يرفع نفقات تشغيل خدمات البنية التحتية ويقلل من جودة الخدمات ويصعب إمكانية الحصول عليها وخصوصا للفقراء.

إن الخسائر الناجمة عن الفساد في قطاع الإنشاءات وقطاع الهندسة لا تقتصر على المال، فالخسائر الناجمة عن الدمار التي تسببه الكوارث الطبيعية كالزلازل يلاحظ أنه أكبر حجما في المناطق التي يزدهر فيها الفساد في قطاع الإنشاءات لأن مفتشي المباني يتلقون الرشاوي من أجل أن يعضوا النظر عن المباني غير المطابقة للمخططات والمواصفات والقوانين المتبعة. إن انهيار المباني غير المطابقة للمواصفات دائما ما ينتج عنه فقدان الأرواح والآلاف من الجرحى. أيضا فإن الفساد في قطاع الإنشاءات يساهم في تخریب البيئة. فتم المصادقة على الكثير من المشاريع بسبب دفع الرشوة للتهرب من مسؤولية المخاطر البيئية الناتجة عن هذه المشاريع، وعادة ما يتم هذا عن طريق تواطؤ بعض المستشارين والخبراء لعدم رغبتهم في خسارة مشروع العمر، وعدم قدرتهم على إقناع أصحاب المشاريع في دفع أموال إضافية لإنشاء مناطق خضراء لحماية البيئة.

المشاريع التالية تواجه دعاوى الرشوة والفساد:

- مشروع "Yacyreta" لتوليد الكهرباء باستعمال طاقة المياه. ويقع المشروع على الحدود بين الأرجنتين والبرغواي وتم بناؤه بتمويل من البنك الدولي للاستفادة من مياه جزر المارشيز المتدفقة. نظرا للتجاوز الكبير في التكلفة فإن ثمن الطاقة الناتج عن محطة "Yacyreta" مرتفع وغير اقتصادي ويحتاج إلى مشاركة الدولة لضمان استمرار الخدمة. وحسب أقوال مدير مكتب الحسابات العام في البراغواي فإن ما قيمته ١,٨٧ بليون دولار أمريكي من مصاريف المشروع تفتقر للمصادقة القانونية والإدارية المدعومة بالوثائق التي تبرر صرف هذه النفقات.
- مشروع سد "Jatigede" على نهر السيمانوك في أندونيسيا والذي سيغمر مساحة ٤٩ كيلو متر مربع بالمياه ويغرق ٣٠ قرية ويشرد ٤١,٠٠٠ شخص. ستبدأ أعمال البناء في السد هذا العام وذلك بالرغم من احتجاجات خبراء البيئة الذين يرون أن لا حاجة لبناء السد.

- بناء خزان المياه لسد "Bakun" في إقليم "Sarawak" في ماليزيا، الذي سيستهلك ٧٠٠ كيلو متر مربع من غابات الأمطار الإستوائية. لقد تم تكليف مقاول أخشاب للقيام بهذا المشروع وهو في الوقت نفسه أحد أقارب حاكم إقليم "Sarawak". لا تزال الحكومة المحلية لإقليم "Sarawak" تبحث جاهدة عن زبائن من أجل استهلاك الطاقة الناتجة عن المشروع.
- مشروع بناء محطة "Bataan" لإنتاج الطاقة النووية في الفلبين والتي تم بناؤها بكلفة تجاوز ٢ بليون دولار أمريكي. اعترفت الشركة المنفذة للمشروع "Westinghouse" بقيامها بدفع ١٧ مليون دولار أمريكي كعمولة لصديق سابق للرئيس ماركوس. وتم بناء المفاعل فوق موقع يحتوي على تصدع زلزالي نشط مما يخلق مخاطر كبيرة قد يسببها التلوث النووي في حالة تشغيل المفاعل.
- مشروع بناء سد "Bujagali" في أوغندا والذي يتم التحقيق فيه في الوقت الراهن عن ممارسات فساد من قبل البنك الدولي وأربع حكومات مختلفة بعد أن اعترف موظف بريطاني لدى شركة "Veidekke" النرويجية للإنشاءات بدفع رشوة لموظف حكومي رفيع المستوى. ومن الجدير بالذكر أن الآثار السلبية لبناء سد "Bujagali" والسدود الأخرى على نهر النيل لم يتم تقييمها.

الفساد في عمليات إعادة البناء بعد الحروب:

إن التحديات التي تواجهها الدول التي أنهكتها النزاعات رهيبية. فالحاجة لوضع معايير ضد الفساد في السنوات الأولى بعد الحرب تعتبر في غاية الأهمية. إن أحد أخطر أشكال الفساد هو عندما يتم تصميم مشاريع البنية التحتية لتناسب مصالح واحتياجات الشخصيات الرسمية المنتفذة ومؤسسات صاحبة النفوذ لدى السلطة بدل من أن تناسب احتياجات الشعب المحتاج. وتكمن الخطورة عندما يكون هدف بعض المشاريع الكبيرة إعادة رأس المال للدولة المانحة عبر اختيار شركات متعهدة من نفس البلد التي قدمت المعونة. إن التأثيرات العكسية للفساد في عملية إعادة البناء عادة تذهب أبعد من كونها مشاريع بناء لدولة ما. إذا كانت نسبة الفساد قليلة في عمليات إعادة البناء بعد الحرب فهذا لا يعني فقط استهداف أفضل، وجودة أكبر، ومساعدة أكثر فاعلية، بل يعني أيضا مساهمة أكبر في عملية نقل الاقتصاد السياسي المحلي، وتمسك أكبر لبناء مؤسسات فاعلة في الدولة وتأسيس أحزاب سياسية قانونية. إن بيئة تقل فيها فرص الفساد تساعد في بناء سلام أقوى.

كذلك فإن الفساد في كثير من الحالات يعتبر أحد العوامل التي تؤدي إلى القلاقل السياسية أو رفع درجة التوتر في المقام الأول. ففي كمبوديا على سبيل المثال كان لفساد السلطات المحلية والإقليمية وتدخل عامة الناس في قطاع الأخشاب أثر في تهيئة الأجواء المناسبة لحركة الخمير الحمر من أجل الاستمرار في النزاع لسنوات عديدة. لقد أدى عدم الالتزام بمقومات الشفافية في عملية إعادة البناء في العراق إلى المخاطرة وانتشار الفساد إلى مستوى ضخم، ذلك لأن الأموال كانت تتدفق بشكل مفرط بدون إجراءات صرف وفق الأصول أو من خلال نظام بسيط لحصر الموجودات في الوزارات والمؤسسات وشركات القطاع العام. إضافة إلى ميراث الفساد الذي ورثه الشعب العراقي عن النظام السابق بسبب سيطرته على الاقتصاد، وأيضاً السرعة الكبيرة في تعريف المجتمع على سياسات الاقتصاد الجديدة بعد الحرب. إن قد ما تفرضه الرقابة الدولية على التمويل IMF ونادي باريس من ضرورة خصخصة الشركات بسرعة كبيرة كشرط أساسي لتخفيض إعادة ديون العراق البالغة ١٢٠ بليون دولار أمريكي قد تفسح مجالاً واسعاً لفرص ممارسة عمليات الفساد.

إن مصداقية المجتمع الدولي من أجل لعب دور أكبر في كبح جماح الفساد تعتبر مصداقية مجروحة بعد ما شهده العالم من فضيحة النفط مقابل الغذاء، والسرية المحيطة بحصة

الحكومة الأمريكية من مشاريع إعادة البناء في العراق. لقد تم تصميم المشاريع بطريقة لا تمكن الشركات الصغيرة من الدخول في دائرة المنافسة. إضافة إلى هذا فالكثير من العقود ربحته شركات مقربة من أشخاص لهم صلة في الوقت الحالي مع الحكومة مثل شركتي Halliburton و Bechtel. وبدأت تظهر بدايات دلائل عن الأرباح الهائلة التي تجنيها الشركات المتعافدة الرئيسية والتي تقوم بدورها بتوزيع العمل على الشركات المحلية بعقود فرعية وبأسعار رخيصة لا تتعدى قيمتها الكسور من المبالغ الطائلة التي ترباحها الشركات الأمريكية.

